الآراء الـواردة في الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

خمس دلالات اجتماعية لانتخابات مجالس المحافظات في العراق

د. ثائر كريم

تؤشر نتائج انتخابات المجالس المحلية في العراق في ٣١ كانون الثاني الى مدلولات اجتماعية رئيسية لعلها تتصل ببعض الابعاد الاساسية في حياة العراقيين وتطور العراق الان كمجتمع ودولة. هذه المدلولات هي: توسع البعد الديمقراطي العام افقيا بالدرجة الاولى، تجديد وعد الدولة الوطنية عراقيا، تقوقع البعد الطائفي المذهبي والقومي، تهافت الخيار العلماني اليساري التقدمي واخيرا ابراز اهمية البعد التنموي الخدماتي.

توسع البعد الديمقراطي العام أفقيا

فمن ناحية البعد الديمقراطي العام تنافس ١٤٤٣١ مرشحا لإنتخاب ١٤ الف نائب في ٤٤٠ مجلساً إدارياً بلدياً ومحلياً في مجالس المحافظات، عدد من الاحزاب والتحالفات الحزبية السياسية بروداءاتها المختلفة ومضامينها المتباينة سياسيا وعشائريا وفكريا وطائفيا ومذهبيا وقوميا. الجديد في مشاركة هذا العدد الكبير هو لحاق مجموعات سياسية واجتماعية مهمة من بعض المدن العراقية ممن كانت قد اتخذت موقفا مناوئا كليا ابان انتخابات مجلس النواب عام ٢٠٠٥ وبالذات في محافظات الانبار وديالى والموصل. من المعروف، ايضا، ان اهالي هذه المحافظات لم ينأوا فحسب عن انتخابات ٢٠٠٥ بل كاد رفضهم ألمشاركة في الاستفتاء على الدستور الاطاحة به كليا وفتح الابواب على خيارات متقاطعة ومتعددة.

لقد اضحى من الواضح، اذن، ان ثمة قبول لفكرة الانتخابات والاساليب السياسية، بغض النظر طبعا عن مضامين هذه الاساليب وطبيعة النخب البارزة و المسيطرة و لدى جل القوى الرافضة سابقا. قد يقول قائل: ان بعض او اغلبية المشاركين في انتخابات مجالس المحافظات قد باتت مجبرة على الخيار الانتخابي السلمي. وهذا قول ليس بعيدا عن الحقيقة، ولكنه لا ينطبق على هذه الانتخابات بل ينسحب، حتى، على السابقة وربما، ايضا، سينسحب على انتخابات مجلس النواب القادمة في آخر السنة. فالقبول هو الوجه الآخر للاضطرار بالنسبة لنخب انبثقت في سياقات تطبيق الديمقراطية السياسية في العراق وهي سياقات محكومة بانواع مختلفة ومتراكبة من القوة، قوة مدافع الاحتلال وقوة ناسفات الارهاب وقوة المال وسطوته البالغة. اما القوة القيمية والاخلاقية، اي سلطة الاخلاق وقيم الاقرار المطلق بحقائق التعدد والتنوع والاختلاف والتشابه في اطار وحدة التعايش السلمي والتي وحدها يمكن ان تجعل قبول الاساليب الديمقراطية السلمية للصراع السياسي قبولاً ذاتياً غير محكوم بالقوة الخارجية فانها ربما تنشأ تدريجيا الان او لاحقا. سينشأ هذا القبول الاخلاقي القيمي ذاتياً بفعل عاملين أساسيين، العامل الأول يتعلق بنشوء تيار ثقافي شعبي قد يجد النخب السياسية القيادية المختلفة على قبول الخيار السلمي اجبارا اخلاقيا. وهذا خيار يمكن ان يترعرع تدريجيا ولكنه ما يزال خياراً بعيد المنال الان لا سباب مختلفة. اما العامل الثاني، وهو الاكثر واقعية، الان، وهو ان النخب الطامحة تدرك ان اليات النفوذ السياسي وفتح قنوات المناصب ومنافذ الثروة الاقتصادية يمكن نيلها عبر وسائل الانتخابات السلمية سياسياً، فالعنف كوسيلة أساسية لنيل هذه المكاسب ما عاد مضمونا بل باتت تكاليفه لا تطاق للجميع، انبثق هذا الوضع في ظل الاعلانات المتكررة للحكومة الامريكية عن نيتها بتغيير طبيعة وجودها في العراق من العسكري استراتيجيا الى طابع سياسي استراتيجي وذلك لاسباب متعددة ليس اقلها التكاليف الهائلة للوجود الامريكي العسكري في العراق بشرياً وسياسياً ومادياً واستحالة الاستمرار في نفس الوضع في ظل وجودها العسكري في افغانستان وازمتها المالية الطاحنة.

هذا ما بينه للجميع تجربة السنوات الاخيرة وجعلت القوى العراقية خصوصاً في المنطقة الغربية والموصل شمالا وبعض مناطق بغداد تتحسر على نايها عن المشاركة في العملية السياسية، على علاتها، اذ ادركت انها فقدت فرصاً كبرى للنفوذ والثروة والسلطة حتى في ظل تحدد مقاييس السيطرة جغرافياً، مع هذا، يبقى هذا التوسع في البعد الديمقراطي أفقياً شكلياً وليس نوعياً عامودياً اي يتحقق افقيا وكميا في ظل الضعف النوعي للمؤسسات الديمقراطية خصوصاً المؤسسة التشريعية والمواطنة والنظام الحزبي والمجتمع المدني والصحافة.

تجديد وعد الدولة الوطنية عراقياً

البعد الوطني عراقيا سياسيا وامنيا يشير الى ميل غالبية السكان في العراق الى اعطاء مفهوم الامن والهوية العراقية الجامعة والدولة الواحدة الحاضنة للجميع مكانة تقديرية حاسمة في سلم اولويات القيم السياسية للانسان العراقي، جاء التعبير الشعبي عن هذه المكانة المعطاة سوية للامن والهوية العراقية والدولة الجامعة من خلال فوز القوى التي لم يستند خطابها فحسب الى مفهوم دولة القانون والدولة العراقية الواحدة، بل عرف الناس انها قد لعبت دورا فعليا في عمليات فرض الامن وتقوية اجهوة الشرطة والجيش خلال الفترة المنصرمة. المقصود بهذه القوى تحديدا القوى التي صار رئيس الوزراء نوري المالكي رمزا لها، عبر «ائتلاف دولة القانون» و عشائر الصحوة. وهناك، ايضا، قوائم اخرى، وقفت قريبة من تلك التحالفات الناجحة وقوفا خطابيا في الاقل، وان كان دورها الفعلي في استتباب الامن غير واضح بيد انها تريد ان توحي بهذا الدور، مثل قائمة الحدباء في الموصل وقائمة الحوار وقائمة جبهة التوافق وسواها وربما قائمة الفضيلة وبعض قوى التيار الصدري.

وهكذا، فقد فاز ائتلاف دولة القانون للمالكي بـ٩ محافظات عراقية حاصلا على ١١٤ مقعدا من مجموع مقاعد المجالس البالغة ٤٤٠ بينما تراجعت قائمة شهيد المحراب التابعة للمجلس الاعلى التي حصلت على ٥٥ مقعداً وقائمة الأحرار المدعومة من التيار الصدري على ٤٤ مقعداً وتراجعت كثيرا قوائم حزب الفضيلة والقائمة العراقية الوطنية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق اياد علاوي.

ان خسارة قوى المجلس الاعلى وغيرها شكّلت نوعا من المفاجأة لدى البعض لحجم التوقعات والدعايات الانتخابية التي قامت بها. فالمجلس الاعلى لم يحتل المرتبة الاولى في اي محافظة ولكنه احتل المرتبة الثانية في ست محافظات بما فيها النجف وهي مركز ثقله التقليدي سابقا، اما في الانبار فقد فازت قائمة عشائر الصحوة في المرتبة الاولى واعقبتها قائمة الحوار لصالح المطلق وبالكاد جاءت بالمرتبة الثالثة قائمة الحزب الاسلامي الذي ربط مستقبله السياسي بقوى التحالف الكردستاني والمجلس الاسلامي الاعلى، ومن الواضح ان حزب الفضيلة في البصرة الذي كان معروفا عنه خطاب الدولة العراقية الواحدة القوية بيد انه بقي حزبا نخبويا الى حد كبير يمثل مجاميع مدينية من الطبقة الوسطى ذات توجه اسلامي معتدل وعراقوي وكان، فضلا على ذلك، متهما في المدينة الغنية بعدم قدرته على الحد من الفساد الاداري والمالي بل واحيانا، ايضا، متهما بممالاته لشبكات الفساد.

اما القائمة العراقية التي عرف عن العديد من شخصياتها خطابهم العراقي الواضح فان مشكلتها تلخصت، من جهة، ببقائها اسيرة نخب مدينية متنوعة في مدن عديدة لا يجمعها رابط ايديولوجي واضح وارتبطت خسارتها ارتباطا قويا، من جهة اخرى، بغموض الخطاب السياسي لرئيس القائمة اياد علاوي الذي صار يمالأ القوى الكردية الفدرالية في سياق سعي دقيق محموم للعودة لرئاسة الوزراء، وفي هذه العودة ربما توجس الكثير من الناس نزوعا للتفريط بالقيم المعلنة على مذبحة المصالح السياسية. اما في الموصل وديالى فقد تراجعت قوة التحالف الكردي كثيرا بعد فوز قائمة الحدباء القومية العربية السنية وحصولها على ٣٨ ٪ من الاصوات بينما حصل الاكراد على ٢٥ ٪ من الاصوات في الموصل و حصلت في ديالى على نسبة ١٧ ٪ من الاصوات.

اجمالا، يؤشر صعود ائتلاف دولة القانون والقوى القريبة من خطابه سياسياً وأمنياً الى تأكيد جديد قديم لرغبة الاكثرية العظمى من العراقيين للاستقرار والامن ووحدة الدولة على أساس القانون، انه تأكيد جديد قديم لن يتوقف بمجرد صعود هذا الائتلاف، عن رموز وطنية لفرض سلطة القانون وتأكيد وحدة الحياة والمصائر المشتركة للعراقيين جميعاً.

تقوقع البعد الطائفي المذهبي والقومي

برغم فوز قوائم رفعت خطاب الدولة العراقية الواحدة بوضوح لافت فان الانتخابات كان لها مدلول طائفي لا يخفى على العين. يتعلق هذا المدلول الطائفي بالاستمرار في قيام التعبئة السياسية على اساس طائفي مذهبي و قومي. فكل القوائم لبثت تستمد اصواتها الانتخابية من محيطها الاجتماعي اعتمادا على نوع محدد من انواع الهوية طائفيا او مذهبيا او قوميا.

فالتيارات الإسلامية ذات المنحى الشيعي لاسيما القوى المنضوية داخل الائتلاف العراقي اخذت اصواتها الانتخابية من المناطق ذات الأغلبية الشيعية، واستمدت قوى الصحوة اصواتها الاساسية من الناخب السني العربي في المناطق الغربية وكذلك فعلت قائمة الحوار والحدباء التي استندت خصوصا على ابناء الموصل العرب، وهكذا فعلت القوائم الكردية التي استنطقت اصوات الناخب الكردي في الموصل وديالى. كذلك نجحت قوى الاقليات القومية والدينية الاخرى من شبك ويزيديين وتركمان ومسيحيين كلدوا اشوريين في تعبئة الهوية القومية والدينية للناس وحشدهم على اساس ابراز وتضخيم هذا البعد. وبالنتيجة، فان الناخبين العراقي قد تم تجزئة اصواتهم واقطاعها في عملية الحصول على المحاصصات والمناصب والمراكز السياسية، ولكن القوى التي نجحت في كسب اكبر هذه الاصوات، على طائفيتها وقوميتها ومذهبيتها، هي، مع هذا، القوى التي أثرت رفع الخطاب العراقي الوطني، خطاب الدولة العراقية والقانون والامن اعتقادا منها ان مصيرها كقوى اقلية يرتبط كليا بمصير الدولة العراقية ككل.

ان الاستنتاج الأساسي لهذه العملية هو ان التمايزات السياسية والاستقطابات قد حدثت بطرق متشابهة ومتناسقة داخليا وخارجيا. داخلياً، أي داخل معكسر القوى الطائفية والقومية والمذهبية ذاتها حدثت تمايزات واستقطابات سياسية بما تعني اعادة توزيع موازين القوى لصالح خطاب الدولة المركزية الموحدة ومؤسساتها الامنية والقانونية المناسبة. وخارجيا، اي على صعيد الحدود الخارجية لهذه المعسكرات وما بين القوى السياسية فقد استمرت صورة التمايزات والاستقطابات السابقة بما يعني استمرار سيطرة التيارت الاسلامية شيعيا او سنيا او مسيحيا والقومية عربيا او كرديا او كلدوا اشواريا او شبكيا و اتركمانيا، وهذا، من جهة اخرى، يعني الفشل الكلي الفادح للقوى العلمانية واليسارية التقدمية، فالخارطة السياسية للعراق تغيرت القوى فيها داخليا بينما بقيت تحمل ذات الطابع السابق توزيعيا او بالحقيقة تكرس طابع التوزيع الطائفي والقومي والمذهبي في ظل اشتداد تقيم الخطاب الوطني. هناك تغيرات ديناميكية عامودياً تعكس الرغبة بدولة عراقية مركزية قوية بمؤسساتها القانونية والامنية الموحدة ولكن هناك، ايضا، تكلسات افقية تعكس انكفاء القوى السياسية السائدة على محيطها الاجتماعي التقليدي وغياب تحالفات علمانية ديمقراطية يسارية عابرة للولاءات القومية والمذهبية والطائفية.

باختصار، لعل فوز قوائم الائتلاف الوطني و الصحوة و الحوار بالمراتب الاولى في عدة محافظات عراقية وتراجع قوائم المجلس السياسي الاعلى والحزب الاسلامي والتحالف الكردي يشير الى بعدين متقاطعين ومتلاقيين في آن واحد. فهو يشير، من جهة، الى استمرار وترسخ البنية الطائفية للتصويت الانتخابي وهو ما تدلل عليه حقيقة تصويت الناس لقوائم حزبية انطلق ممثلوها وقادتها من انتماء طائفي ومناطقي وقومي لكل من الشيعة في الجنوب العراقي والسنة في المناطق الغربية والشمالية والعرب في الموصل وديالى والاكراد في الشمال الغربي. ومن جهة اخرى، تشير الانتخابات الى اهتمام العراقيين باعطاء اصواتهم الى قوى رفعت خطاب النظام والامن والدولة العراقية الموحدة واعلنت حذرها بل وشكوكها من واقع الفدرالية القائمة. من هنا، يمكن وصف ما حدث في هذه الانتخابات هو نجاح وصفة سياسية تمازجت فيها خلطة التعبئة السياسية طائفيا وقوميا ومذهبيا بطعم وطني يؤكد أهمية دولة القانون والمؤسسات والوطن المركزي العراقي الواحد.

تهافت الخيار العلماني اليساري التقدمي.

وأخيراً، فقد بينت انتخابات مجالس المحافظات سقوط القوى العلمانية واليسارية التقدمية سقوطا مدويا اذ لم تحصل القوائم التي تعبر عن هذا المعسكر مثل قائمة مدنيون على مواقع الا في محافظة واحدة او اثنتين فشلت في تجميع قواها بطريقة غير نخبوية، وبفعل نخبويتها وضياعها الفكري والسياسي فقد فقدت القدرة على تقديم اي رؤى مستقلة بديلة وحقيقية للناس وبالتالي ابدت تقصيرا واضحا في القيام بنشاطات جماهيرية واسعة. ببساطة، لم ترتفع هذه القوى لمستوى المسؤولية المطلوبة بناء على حاجات العراق وافق تطوره. ومرة اخرى فقدت قوى هذا المعسكر فرصة ملموسة حقيقية لتحويل الاستياء العام الناشيء من القوى الطائفية والقومية والمذهبية وصبه في تيار ثقافي شعبي بديل. قد يعزى هذا التقصير الى خليط من العوامل المترابطة ببعضها منها سقوط بعض قوى هذا المعسكر لاسيما الشيوعيين والوطني الديمقراطي وسواهما سابقا في حبائل تحالفات فاشلة مع قوى طائفية او قومية مما طمس وجهها المتميز وجعل برامجها غير واضحة للناس وقياداتها ضائعة واهدافها غائمة وانتهت الى ان تكون غير جذابة للاغلبية. وهناك، ايضا، هشاشة قنوات اتصال مع الناس مما ابقاها قوى نخبوية الى حد كبير. ولعل العامل الحاسم ان هذه القوى قليلة الموارد البشرية والمادية والهيكلية لم تقم باي محاولات جدية لتوحيد انفسها في اطار تحالف يجمع كل قوى اليسار الديمقراطي والعلماني ويخلق خلايا شعبية له في كل مناطق العراق. وبغياب تحالف عريض للقوى العلمانية اليسارية التقدمية فان الرؤية العلمانية التي لعلها تستهوي أعداداً متزايدة من العراقيين وتشكل خياراً ستراتيجياً لا محيد عنه بديلاً عن التيارات الطائفية والعنصرية والمذهبية، لعلها يمكن ان تقع اسيرة القوى القومية او المذهبية ليتم تحويلها، كما يمكن ان تتحول الديمقراطية ذاتها، الى صورة باهتة لمعنى تاريخي عميق الاهمية.

المراسل المزعوم والمصادر الخفية في موازنة خطيئة الصحافة الكبرى

صفد حسام الساموك

ما (الخطيئة الكبرى) للصحف اليومية من مواجهة نظر القارئ العادي؟

لقد تم البحث عن إجابة وافية ولافتة عن هذا التساؤل، الذي لطالما شغل بال المعنيين بإيجاد معايير صحافية، متسمة بالموضوعية وملتزمة بالقيم العليا التي تحترم حجم أثرها الذي يمكن ان تتركه عبر الصحافة بين جموع المتلقين، وتعي أنها مؤتلفة ضمن عوامل عدة للتنشئة الاجتماعية، وهو ما يعني أنها تضطلع بدور فاعل في (صياغة) الأفراد.. وكانت من بين أهم الإجابات عن هذا التساؤل، ما قالت عنه رويترز (Reuters): إن ما يعده القارئ العادي للصحيفة (الخطيئة الكبرى) هو عدم الدقة في استقاء المعلومات المتعلقة بأحداث ويوميات أفراد المجتمع، فالدقة (Accuracy)، صارت العلامة المميزة للوسيلة الإعلامية الرصينة التي تحظى باهتمام المتلقين.

لكن.. هل إن تلك (الدقة) تقاس من خلال عدم تلقي الصحيفة للتكذيبات، وهل إن ضمانة العمل بموجبها – الدقة – أن تتحرى الصحيفة صدقية المعلومات من عدمها قبل أن تنشرها، في وقت عليها أن تختار ما بين انتظار نتائج هذا التحري أو (المغامرة) بسبق صحافي يضعها في مقدمة إصدارات اليوم التالي للحدث.. أم في حل وسط بنسب المعلومات المهمة التي تجد مكانا مبرزا على صفحاتها الأوَل إلى مصادر بعينها، لتتحمل مسؤولية الدقة المعلوماتية من عدمها.

و في هذا الصدد، يشير دليل رويترز للصحافيين (Reuters Hand – Book for journalists)، إلى إن أهمية إسناد المضامين الاتصالية إلى مصادر معلنة ومحددة إلى انه يمكن حماية سمعة الوسيلة الإعلامية إذا واجه المضمون الاتصالي أي نوع من التحدي أو التكذيب، كما ويمكن للمتلقين (قراء – مستمعون – مشاهدون) أن يكونوا من خلال ذكر المصدر بوضوح رأيهم الخاص حول مدى صدقية ودقة المصدر نفسه، وبالتالي المعلومة التي نسبت إليه.

لقد أمسى ابتكار الإدارات الصحافية عن مصادر متجددة لتمويل صحفها بالمعلومات مهمة عاملا جديدا لتقدم الصحف عبر العالم، وفي خلقها لوضع اعتبار مهم وذي شأن وقيمة رفيعتين، وفي وقت باتت اغلب مصادر المعلومات متاحة ومعروفة لأغلب صحف اليوم، ولا يحول دون تعامل أحداها مع مصدر معين، سوى الإمكانات المالية، اثر التطور الكبير الحاصل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ومن تلك المصادر هو (المراسل المزعوم)، الذي تنسب إليه حقيقة ما استقيت معلوماتها من مصدر ثان غيره، و(مصادر المعلومات الخفية) التي غالبا ما توفر التغطيات الصحافية ذات القيمة الإخبارية المهمة بالنسبة للقراء.

دواعي المراسل المزعوم

قد تحصل بعض الصحف على الأخبار من خلال مصادر متعددة مثل النشرات الأجنبية والسفارات في الخارج، أو من خلال الاتفاق مع بعض الوكالات للانفراد بموضوع معين فتنسبه الصحيفة إلى مراسل (مزعوم) فإذا كان الخبر قد وصل من لندن – مثلا – فينسب إلى المراسل المزعوم في هذه المدينة، ويعكس هذا الأسلوب برغم اعتقادنا بعدم موضوعيته ودقته مدى إدراك الصحف لأهمية المراسل الخارجي كمصدر للأخبار الخارجية، إذ إن طبيعة عمل المراسل الخارجي لا تخلو من العقبات في أثناء تغطيته للأحداث الجارية فبعض الدول تضع صعوبات تحول دون وصول المراسلين إلى مواقع الأحداث وأحيانا يمنع المراسلون من دخول بعض البلدان أو أن يتم وضع العراقيل أمام إرسال الأنباء، وتفرض ألوان من الرقابة على البرقيات والتقارير الصحفية، كما يمكن أن يتعرض المراسلون إلى مخاطر جسمانية في أثناء تغطياتهم الأحداث المسلحة، وهذا كله يدعو الصحف إلى اعتماد (المراسل المزعوم) لأسباب متعددة، ومنها التمويه على مصدر المعلومات، وسبل استقاء الصحف لمضامينها، فضلا عن حماية مراسلها الحقيقي الذي يخضع لتشريعات وقوانين البلد الذي يعمل فيه.

دواعي المصادر الوهمية

تشكل «المصادر الخفية – غير المعلنة – للمعلومات» أحد المصادر من ذوات الأهمية القصوى في كبريات الصحف ووسائل الاعلام في العالم، وبدأت اكثر القصص الاخبارية تشويقا ترد عبر هذه المصادر.. ان هذه الدراسة الملخصة تحاول ان تبين مزايا اعتماد المصادر الخفية في استقاء المعلومات المهمة المتعلقة بالاحداث والشخصيات، فضلا عن مخاطر التعامل غير الدقيق معها.. وبالتالي اثر كل ذلك في مدى احداث استجابات ما بين المتلقين.

فقد لاتستند بعض المعلومات والحقائق المتعلقة بالاحداث الى مصادر معينة، فتشير الوسيلة الاعلامية الى المعلومة المقدمة من خلالها على شكل «علمت الصحيفة.... او خاص، او غير ذلك»، او انها تتجاوز – تماما – في خلال صياغتها للرسالة الاتصالية، ومن ثم عرضها امام جمهور المتلقين التنويه الى المصدر، وهنا يكون هذا المصدر خفيا ومجهولا وغير معلن بالنسبة للمتلقي.

ويمكن لنا تحديد دواعي اعتماد المصادر الخفية للمعلومات من قبل الصحف على الرغم من حدة النقد الذي وجه مع المتعاملين مع هذه المصادر لمبررات متعددة، فقد يكون اعتماد المصادر الخفية لأسباب تتعلق بارتباط المعلومة المقدمة بحقوق والتزامات، كما هو الحال مع وكالات الإنباء، التي تبث رسائلها الإخبارية لقاء اتفاق أو اشتراك مسبق مع الوسيلة، تترتب عليه التزامات مالية، وفي ذلك مخالفة كبيرة لأخلاقيات العمل الإعلامي، وقد يراد للمعلومة أن تمرر – عمدا – إلى جهة ما، من قبل مصدر حكومي... وغير ذلك، وهو ما يعرف بـ«التسريب»، فيما قد يطلب المصدر ذاته عدم الإفصاح عن هويته في حال أن تقدم بمعلومات مهمة، وتظهر هذه الحالة مع المعلومات التي يثير تناولها على المستوى الجماهيري، جدلا ربما يعود بأثره في المصدر.

وقد توصي المؤسسات الاعلامية صحافييها باسناد معلوماتهم المستقاة من مصادر خفية الى:

مصدر مخول او متخصصاً (Authoritative Source): وهو أفضل المصادر الخفية، ومنها وزير الدفاع الذي يكون مخولا ومختصا في شؤون الدفاع، وهو ليس كذلك في شؤون المالية مثلا.

مصدر رسمي (Official Source): هو الذي يمتلك المعلومات ضمن نطاق وظيفته وبصفته الرسمية، ولكنه محصور في مجال وظيفته أيضا.

مصادر محددة أو معينة (Designated Source): ومنها مصادر دبلوماسية، مصادر المؤتمر، مصادر استخبارية... وغيرها.

إن الإشارة إلى ضرورات الأخذ بالمصادر المعلنة للمعلومات، لا تنفي دواعي اعتماد مصادر خفية، خاصة فيما يتعلق بالاحداث الكبيرة والمهمة، وغالبا ما يكون اعتماد هذا النوع الاخير من المصادر مرتبطا باهمية الحدث نفسه، على الرغم من ان مجالات حماية الوسيلة من مخاطر التحدي او التكذيب تكون ضعيفة – في الغالب – بالقياس مع المصادر المعلنة.

وعلى الرغم من دعوات تبني وسائل الاعلام المختلفة، ومنها الصحف، لمصادر معلنة للانباء، الا ان دراسة اعلامية اجريت في جامعة «اوهايو» الامريكية توصلت الى انه: كلما كبر حجم الصحيفة ومركزها ومستوى وكثر انتشارها في المجتمع الاتصالي، زاد اعتمادها على المصادر الخفية التي تتعامل معها، وكشفت ان صحيفتي نيويورك تايمز (The New York Times) و الواشنطن بوست (The Washington Post) استعانتا بنسبة ٥٤٪ من الاخبار المنشورة في اثناء الفترة التي اجريت فيها الدراسة.

وينقل كل من جون ماكسويل هاملتون و جورج أ. كريمسكي، في كتابهما (صناعة الخبر في كواليس الصحافة الأمريكية) عن هذه الدراسة: إن أربع صحف أمريكية كبرى اقل شانا تعاملت مع مصادر خفية بنسبة ٣٦٪، في حين استحوذت فيه المصادر الخفية في ست صحف يومية اخرى اقل اهمية من سابقاتها على نسبة ٣٠٪، وفي النتائج فان: ثلث القصص الاخبارية التي يقرؤها الجمهور الامريكي اعتمدت على مصادر معلومة للصحيفة، الا انها خفية بالنسبة للجمهور.

ونعتقد انه فضلا عن تقدم مستوى الحريات الصحفية في الولايات المتحدة، (الامر الذي يستبعد فرضية خشية الصحف من مطاردة القانون في حال الافصاح عن مصدر عمل على كشف جريمة ما، اوقعت – او في طريقها الى ان توقع – ضررا عاما او خاصا، علما ان تشريعاتها القانونية نصت على عدم اجبار وسائل الاعلام بكشف مصادرها للمعلومات، الا في حالتي الخيانة العظمى، والمعلومات المتعلقة بالامن القومي)، فان من بين اهم دواعي اعتماد كبريات الصحف الامريكية على المصادر الخفية للمعلومات ياتي تماشيا مع ما يعرف بـ«التسريب»، من خلال توجيه رسائل اتصالية بشكل عمدي الى جهات محددة بعينها، قد تكون دولا، او منظمات دولية، بهدف الوصول الى غايات وأهداف خطط لها.

ان ما يعزز هذا الاستنتاج.. هو رفض التشريعات القانونية الأمريكية لامتلاك اية جهة او شخصية حكومية لوسيلة إعلامية هناك، في وقت يعرف فيه ان كبريات وسائل الإعلام الأمريكية الدولية، هي احدى اهم ادوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ويتجلى هذا أيضاً على المستوى المحلي الأمريكي كذلك، ونشير في هذا الصدد الى تجربة شبكة CNN التي وفرت شعبية كبيرة للرئيس الامريكي السابق بوش الاب في اثناء قيادته الحرب ضد العراق عام ١٩٩١، وحشدت له تأييداً داخلياً كبيراً، الا انها اسهمت بشكل فاعل بإخفاقه في الانتخابات الأمريكية بعدها باشهر، وهذا ما يعكس قوة تأثير وسائل الإعلام الأمريكية الكبرى محليا ودوليا.

مصادر الشك والريبة

وفي العراق مازلنا نرى إن التعامل غير الدقيق، من قبل عدد من الصحف والصحافيين مع «المصادر الخفية للمعلومات» جعلها مصدر ريب وشك لدى القراء، واثرت في صدقية وموضوعية هذه الصحف امامهم، خاصة مع الصحف المملوكة من قبل الافراد، ولعل هذا كان نتاج تزايد اعداد وسائل الاعلام المختلفة بشكل كبير ومتسارع، دون ان يواكبه اعداد مهني وتدريب صحيح لعدد كبير من العاملين في هذه الوسائل، والتي لم تمثل للكثيرين منهم «مهنة المتاعب» ، وانما «مهنة اكل لقمة العيش».

ولعل سيكولوجية المتلقي العراقي، المختلفة – الى حد ما – عن بقية المتلقين في المجتمعات الاتصالية الاخرى، قد اسهمت ايضا في ضياع اهمية المصادر الخفية، حين وضعت في موقع الريب وعدم مصداقية، ان هذا الاختلاف السيكولوجي اوجدته التغيرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المتسارعة التي تعاقبت عليه، وكان من بين نتائجها ان يصنف المتلقي العراقي من قبل عدد من الباحثين الاعلاميين على انه «قارئ صدفة»... يقرا الصحيفة التي تقع بين يديه، او تحمل التغطية الإخبارية التي تلتقي واهتماته الفردية او احتياجاته الشخصية والاقتصادية.

إن لاعتماد المصادر الخفية والمراسل المزعوم في الصحافة الحديثة على وفق الشروط الموضوعية أهميتها البالغة في التغطيات الصحافية التي تحمل مضامين مهمة، الا ان تلك الاهمية لم يتم الافادة منها من قبل عدد كبير من القائمين بالاتصال في العراق، بل حولت في الاتجاه المعاكس لتكرس زعزعة ثقة القارئ العراقي ببعض الصحف، حين تبين ان تغطيات عديدة اعتمدت على مصادر خفية تبين لاحقا إنها لا تعدو عن كونها (شائعة)، وهو ما يتطلب أن تعيد الصحف العراقية نظرتها في جانب اعتماد المراسل المزعوم والمصادر الوهمية باتجاه يجعلهما ساندين للوظائف الإعلامية، وتعزيز المهمة الصحافية في المجتمعات.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com